الثورة
www.althawranews.net
الأحد 5 رجب 1435هـ 4 مايو 2014م العدد 18063
Sunday : 5 Rajab 1435 - 4 May 2014 - Issue No. 18063

في دراسة جديدة:

اليمنيون يؤيدون وثيقة الحوار ويعتبرونها المخرج الآمن لليمن

تقرير / ساري نصر

كشفت دراسة ميدانية حديثة أن 50% من الرأي العام اليمني يؤيد "وثيقة الحوار الوطني الشامل" التي اعتمدها مؤتمر الحوار الوطني في اليمن, مقابل معارضة 25% لها، فيما أفاد 25% من المبحوثين بعدم درايتهم ببنود الوثيقة؛ ويعني هذا أنّ نسبة المؤيدين للوثيقة تبلغ ضعف نسبة معارضيها .

كما أظهرت نتائج الدراسة أنّ أكثريّة الرّأي العامّ اليمنيّ تؤيّد قرار التمديد للرّئيس عبدربه منصور هادي؛إذ يؤيّد أكثر من نصف الرّأي العامّ اليمنيّ هذا القرار، أي بنسبة 56%. وبالمقابل، فقد عارض نحو 42% من المبحوثين قرار التمديد للرّئيس. أما نسبة التأّييد لإبقاء الحكومة مع إجراء تعديل عليها فقد جاءت 30% من الرأي العام اليمني، فيما عارض هذا القرار ما نسبته 69%, وكانت أقلّ نسب التأّييد بالنسبة إلى إجراءات تمديد المرحلة الانتقاليّة هو قرار إبقاء مجلس النواب المُنتخب في عام 2003 م في تشكيلته ورئاسته الحاليّة وبصلاحيّاته التشريعيّة نفسها؛ إذ أيّد هذا المقترح 17% من المبحوثين ،مقابل معارضة 81% لذلك.

وأضافت الدراس: إن أكثر الإجراءات تأّييدًا في مقترحات تمديد المرحلة الانتقاليّة، فقد كان التأّييد لإجراء انتخابات نيابيّة ورئاسيّة بعد إقرار الدّستور مباشرةً وبنسبة 69 %، في حين عارض هذا القرار 29% من المبحوثين اليمنيّين. وممّا لا شكّ فيه أنّ تأّييد إجراء انتخابات رئاسيّة ونيابيّة بُعيد إقرار الدستور يوضح أنّ عدم التأّييد لبقاء الحكومة أو مجلس النواب المُنتخب في عام 2003م هو ليس اعتراضًا على المُقترح بقدر الاعتراض على الأداء الحكوميّ والنيابيّ، إضافةً إلى طول فترة استمرار مجلس النواب (11) سنة.

" الأسباب والدوافع"

وأشارت الدراسة حول "اتّجاهات الرّأي العامّ اليمنيّ نحو وثيقة الحوار الوطنيّ الشّامل والمرحلة الانتقاليّة الثانية" الذي أعلن نتائجه المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات إلى أن تأييد المبحوثين للوثيقة كان للعديد من الأسباب والعوامل، وكان أكثر الأسباب تكرارًا وبنسبة 56%،بأنّ الوثيقة تُمثّل المخرج الملائم لما يمرّ به اليمن من أزمة، وقد جنّبته صراعات وحروبًا أهليّةً كانت من الممكن أن تندلع لولا توافق المؤتمر الوطنيّ على وثيقة الحوار. وأفاد نحو 17% منهم بأنّ سبب تأّييدهم للوثيقة أنّها أسّست من أجل بناء دولة حديثة وديمقراطيّة قائمة على المواطنة.فيما قال 11% من المؤيّدين بأنّ الوثيقة حافظت على وحدة اليمن وجنّبته احتمال الانقسام، وفسر 7% من المبحوثين المؤيّدين موقفهم بأنّ الوثيقة لبّت جميع مطالب الثورة أو بعض مطالبها الرّئيسيّة.

وأيد 3 % من المبحوثين الوثيقة لأنّ آليّة الحوار انتصرت، وهي تمثّل نموذجًا وإنجازًا مهمًا لتجاوز الخلافات السّياسيّة والحزبيّة لقادة القوى السّياسيّة والمجتمعيّة في اليمن، فيما اعتبر ما نسبته 3% من المؤيّدين بأنّ سببِ تأّييدهم للوثيقة يعودُ لاعتمادها النّظام الفدرالي، وهو النّظام الأكثر ملائمة لليمن حسب رأيهم.

وقالت الدراسة: إن المبحوثين المعارضين لـ "وثيقة الحوار الوطنيّ الشّامل"، أوردوا العديد من العوامل والأسباب لتفسير معارضتهم لها، وقد كان على رأس هذه الأسباب اعتقاد ما نسبته 34% منهم بأنّ اعتماد النظام الفدراليّ سيؤدي إلى تقسيم اليمن أو يمهد لذلك. فيما عزا 20% منهم أسباب المعارضة إلى أنّ الوثيقة لم تحقّق مطالب الجنوبيّين أو الحراك الجنوبي، وفسّر 16% منهم بـأنّ الوثيقة على أنها لم تحقّق جميع مطالب الثورة وأهدافها،وقال 8% منهم إنّهم يعارضونها لأنّ الحوار أو الوثيقة لا يُمثّلان جميع الأطراف السّياسية والشرائح الاجتماعيّة، وعبّر 5 % منهم عن رفضهم لأنّ الوثيقة فُرضت من الخارج.

" تحديات وإجراءات"

وأوضحت الدراسة أن تحليل دوافع التأّييد والمعارضة يشير إلى مجموعة من التّحديات التي ينبغي التصدي لها من أجل المحافظة على تأّييد واسع لوثيقة الحوار الوطني؛وأهمها ضرورة قيام الدّولة اليمنيّة بإجراءات ممنهجة وسريعة في إطار الحفاظ على الأمن والاستقرار وتعزيز الدّيمقراطيّة والتعدّدية والمشاركة في الحكم،ومن شأن العمل على تنفيذ البنود الرّئيسية للوثيقة أن يساهم في تعميق الثقة بأنّ توصياتها سوف تنفذ، كما إن عدم معرفة نحو ربع المبحوثين اليمنيين ببنود وثيقة الحوار الوطني تشير إلى حاجة ملحة إلى التعريف بالتوصيات الرئيسية للوثيقة.

وأرجعت الدراسة العوامل التي أوردها المبحوثون المعارضون للوثيقة أنّ نحو ثلث المعارضين لا ينطلقون في معارضتهم من موقف مبدئي،بل لأنّ توقعاتهم لمخرجات مؤتمر الحوار الوطني كانت أكبر مما جاء في الوثيقة، أو لأنهم اعتقدوا بعدم تمثيل جميع الأطراف السياسية في عملية الحوار، أو انحياز الوثيقة لمطالبات أطراف سياسية بعينها, وعلى الرّغم من أنّ أغلبيّة الرّأيّ العامّ اليمنيّ عبّرت عن تأّييدها لـ "وثيقة الحوار الوطنيّ الشّامل"، فإنّ هناك تيارًا مُهمًّا عبّر عن معارضته لهذه الوثيقة ومثّل 26% من الشّارع اليمنيّ،لذا يتعين عدم إغفاله.

" مفهوم الفدرالية"

وأظهرت نتائج الدراسة أنّ 75% من الرّأيّ العامّ اليمنيّ كان قادرًا على تقديم تصوّره أو تعريفه الذاتيّ لنظام الدّولة الاتّحاديّة، في حين أفاد 22% من المبحوثين بأنّهم لا يعرفون ما هو النّظام الاتّحاديّ/ الفدراليّ،ورفض ما نسبته 2% الإجابة, وأورد المبحوثون ،مستخدمين مفرداتهم الخاصّة، أكثر من 500 تعريف للنّظام الاتّحادي تعبرّ جميعها عن معرفة ودرايّة متفاوتة بالنّظام الاتّحادي/ الفدراليّ أو عن موقف سياسيّ تّجاه هذا النظام في ضوء توصية وثيقة "الحوار الوطني" باعتماده. مقابل أقلّ من 0.5 % أوردوا تعريفات ليست لها علاقة بالموضوع.

أمّا على صعيد ما طرحه الرّأيّ العامّ اليمنيّ في إطار تعريف النّظام الاتّحاديّ/ الفدرالي، فإنّ 28% من المبحوثين أفادوا بأنّ النّظام الفدرالي هو النظام الذي يقسّم البلاد إلى أقاليم متعدّدة من دون أن يوضّحوا صلاحيّات هذه الأقاليم وطبيعة علاقاتها مع الحكومة المركزية، بل إنّ بعض المبحوثين أجابوا على هذا السّؤال المفتوح بطريقة إخبارية تُفيد بما اقترحته وثيقة الحوار الوطنيّ.فيما أفاد نحو رُبع المبحوثين بأنّ النّظام الاتّحادي هو النّظام الذي ينصّ على وجود حكومة مركزيّة لها سياسة دفاعيّة، وخارجيّة، وماليّةً واحدةً مع استقلاليّة الأقاليم في إدارة شؤونها الداخليّة.

وأفاد 11% من اليمنيين بأنّ النظام الفدرالي هو نظام يتمتع به سكان كل إقليم باستخدام موارده الخاصة. وبذلك، فإنّ هؤلاء المستجيبين ركّزوا في تعريفهم لهذا النظام على سيطرة الأقاليم على مواردها الطبيعية أو المالية من دون ذكر تنظيم العلاقة بين الأقاليم والحكومة المركزية بصفة عامة حتى على صعيد إدارة الثروات الطبيعية والموارد المالية لتلك الأقاليم. وأفاد 5% من المبحوثين بأنّ هذا النظام يحقق إدارة لا مركزية, فيما عرّف بعض المبحوثين النظام الاتحادي بناءً على موقفهم السياسي منه؛ إذ أفاد 2% منهم بأنه نظام يؤدي إلى تقسيم البلاد، و 1% منهم بأنه نظام يحافظ على وحدة اليمن ويجنبه الانقسام،1% منهم بأنه نظام حكم أكثر ديمقراطية وعدالة للمواطنين.

تغير المناخ.. خطر يتربص بالإنسان والمحيط الحيوي

متابعة/ حمدي دوبلة - صادق السماوي

يعتقد الكثيرون أن التناول الإعلامي لقضايا البيئة وتأثيرات التغيرات المناخية في الوقت الذي تشتغل فيه الساحة المحلية بالأحداث والصراعات السياسية يندرج في إطار ما يمكن أن يوصف بالترف والتغريد خارج السرب.

وبالتأكيد وبالنظر إلى حقائق علمية يؤكدها المختصون والخبراء في شؤون البيئة على المستويين المحلي والعالمي فإن ذلك الاعتقاد خاطئ بل ويعكس الجهل المجتمعي الواسع بهذا الجانب الذي يمس بشكل مباشر قضايا التنمية ويلقي بتأثيراته الهامة على مسيرة البناء التنموي عموماً.

التزابط الوثيق

في الأسبوع الماضي استضافت العاصمة صنعاء ورشة العمل الإقليمية حول تقييم الآثار المحتملة لتغير المناخ على محميات المحيط الحيوي في المنطقة العربية والمنعقدة على مرحلتين في صنعاء قبل التحول إلى محافظة سقطرى حيث اختتمت فعالياتها في المحافظة الوليدة يوم أمس السبت بحضور عدد من مسؤولي المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية المختصة بالتأكيد على الترابط الوثيق بين قضايا البيئة والتنمية المستدامة والجوانب المرتبطة بالأمن الغذائي بالإضافة إلى الدعوة لتعزيز الجهود والتوجهات العلمية والمدروسة في مواجهة تأثيرات التغيرات المناخية على مستوى الدول كل على حدة وعلى المستوى العالمي في إطار الكيانات والتجمعات الأممية.

التحديات المحلية

هناك الكثير من التحديات المتعلقة بالتغيرات المناخية ومواجهة تأثيراتها على قضايا التنمية المحلية حيث يؤكد عبده رزاز وزير المياه والبيئة أن اليمن يعد واحداً من أبرز البلدان التي باتت مهددة بالآثار والعوامل الناجمة عن التغيرات المناخية وأن تلك المخاطر أخذت في التزايد وبأشكال مختلفة .

ويشدد الوزر رزاز على أن هناك ضرورة ملحة بات لزاماً على كافة بلدان العالم اتخاذها لمواجهة تلك الآثار من خلال وضع الحلول والمعالجات السليمة للحد من آثارها ومواجهتها في كافة القطاعات.

وتكمن خطورة ظاهرة التغيرات المناخية في كونها مرتبطة بمختلف القطاعات الحيوية حيث أن الكثير من الدلائل والمؤشرات التي تؤكدها الأبحاث والدراسات العلمية والشواهد على أرض الواقع تدل على أن الأنشطة البشرية تتسبب في الاضرار بالأنظمة الأساسية لكوكب الأرض.

ويضيف وزير المياه والبيئة: إن التغيرات المناخية وما تسببه من فقدان للتنوع الحيوي وتدهور للموارد الطبيعية كموارد المياه والأراضي الزراعية والمناطق الساحلية والموارد الساحلية وما يترتب على كل ذلك من تبعات اجتماعية واقتصادية إنما هي مؤشر وتحد بات ماثلاً أمام البشرية جميعاً وتشكل تهديدا لحياة وسلامة الأجيال الحالية والمستقبلية.

وقف التدهور والاستنزاف

هذه التحديات المناخية التي ينبغي مواجهتها على صعيد الدول فرادي وجماعات تتطلب خبرات ورؤى علمية دقيقة.

ويشدد وزير المياه والبيئة على أن اليمن عموماً وصنعاء وسقطرى اللتين استضافتنا فعاليات هذه الورشة الإقليمية تعتبر من بين أكثر المواقع الجغرافية على مستوى العالم من حيث القيمة الإنسانية والحضارية وكذلك من حيث التنوع الفريد في النباتات ونسبة الأنواع المستوطنة النباتية والحيوانية كما هو الحال في ارخبيل سقطرى المسجل مع صنعاء ضمن قائمة التراث الإنساني العالمي التابع لمنظمة اليونسكو.

ويضيف: إن هناك حاجة ملحة للتنسيق والتخطيط المبكر وتوحيد الجهود في إطار الدولة الواحدة وبين بلدان العالم عموماً من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية والتراث الطبيعي والبيئة من التدهور والاستنزاف .. مؤكداً أن مخرجات نتائج هذه الورشة الإقليمية التي تمخضت عن رؤى عملية قيمة ستكون حاضرة في أولويات مهام ومسؤوليات وزارة المياه والبيئة والتي ستعمل من أجل الحصول على الدعم الحكومي والمجتمعي في سبيل ترجمتها إلى أرض الواقع وبما يؤدي إلى الحفاظ على البيئة والتقليل من مخاطر وآثار التغيرات المناخية.

نص إعلان سقطرى حول محميات المحيط الحيوي

نحن المشاركون في ورشة العمل الإقليمية حول " تقييم الآثار المحتملة لتغير المناخ على محميات المحيط الحيوي في المنطقة العربية " في صنعاء- الجمهورية اليمنية- محافظة أرخبيل سقطرى ذات الأهمية البيئية العالمية والمدرجة بقائمة التراث العالمي والتي نظمها مكتب اليونسكو الإقليمي بالقاهرة بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الكسو) والهيئة العامة لحماية البيئة بوزارة المياه والبيئة بالجمهورية اليمنية وشارك أكثر من اثني عشر خبيراً من مختلف الأقطار العربية بالإضافة إلى خبراء المياه والبيئة بالجمهورية اليمنية لفعاليات هذا الملتقى الإقليمي الهام ونظرا لما تتمتع به هذه الجزيرة من أهميه بيئيه وفريدة على مستوى العالم نؤكد على: ضرورة التنسيق الدائم والمنهجي للفعاليات والأنشطة والإقليمية في مجال حماية البيئة عموما وتأثيرات تغير المناخ على المنطقة العربية بوجه خاص لما يؤسس لتطور مستدام في مجال العمل البيئي العربي المشترك .وعلى ضرورة تعزيز الممارسات التقليدية والخبرات المجتمعية في مجال صون وإدارة الموارد والبيئات والموائل بما يتواكب مع التغييرات المناخية وتبادل هذه الخبرات والمعارف بين الجهات ذات العلاقة المحلية بمحميات المحيط الحيوي بالمنطقة العربية.

كما ندعو إلى دمج سياسات التكيف مع التغيرات المناخية في الخطط والبرامج الحكومية ومشاريع التنمية الممولة عبر المنظمات الإقليمية والدولية كما ندعو واضعي السياسات وصناع القرار بالمنطقة العربية إلى دعم توجهات الأجهزة البيئية في المنظمات الأهلية والإقليمية والدولية نحو تعزيز الإدارة المتكاملة للنظم البيئية وموارد المياه وتوفير الإمكانيات والموارد المالية وتعزيز القدرات المؤسسية لهذه الأجهزة لتتمكن من القيام بواجباتها على الوجه الأكمل وتحقيق التكامل في العمل العربي المشترك في مجال حماية البيئة عموما والمحيط الحيوي بشكل خاص كما ندعو منظمه الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الكسو)ومختلف المنظمات الدولية والعربية المهتمة بالشأن البيئي إلى الاستمرار في تقديم الدعم بمختلف أشكاله لهيئات البيئة العربية لتنفيذ دراسات وأبحاث في المناطق ذات الأهمية البيئية وترشيحها كمحميات محيط حيوي بالوطن العربي لما لها من أهمية كمعامل حقلية لعمليات رصد وتقييم آثار تغيرات المناخ على المنظومة البيئية .

في مؤتمر الاتصالات المنعقد بواشنطن

اليمن يدعو إلى تعزيز الشراكة الدولية لضمان الأمن الإلكتروني

واشنطن / سبأ

دعت الجمهورية اليمنية إلى تعزيز الشراكة الإقليمية والدولية بغية تحقيق "الأمن السيبراني " والذي يقصد به مجموع الوسائل التقنية والتنظيمية والإدارية التي يتم استخدامها لضمان أمن المعلومات على أجهزة وشبكات الحاسب الآلي،ومنع الاستخدام غير المصرح به وسوء الاستغلال واستعادة المعلومات الالكترونية ونظم الاتصالات والمعلومات التي تحتويها وتعزيز حماية وسرية وخصوصية البيانات الشخصية واتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المواطنين والمستهلكين من المخاطر في الفضاء السيبراني.

جاء ذلك في كلمة اليمن في مؤتمر الاتصالات المنعقد حاليا في العاصمة الأميركية واشنطن والتي ألقاها الرئيس التنفيذي لشركة تليمن الدكتور علي ناجي نصاري.

واكد الرئيس التنفيذي لشركة تليمن على أهمية تطوير جهود الشراكة من اجل وضع وتطبيق السياسات والبرامج والتقنيات الحديثة اللازمة لحماية المجتمع بشكل عام والبنى التحتية الحيوية ومؤسسات القطاع العام والخاص من الجرائم الالكترونية بكافة أشكالها.

وأبدى استعداد الجمهورية اليمنية ورغبتها بتعزيز الشراكة مع دول المنطقة ودل العالم بشكل عام للمساهمة والتفاعل والتنسيق من اجل تحقيق النجاحات المرجوة على المستوى الوطني وكذلك على المستويين الإقليمي والدولي.. معبرا في ذات الوقت عن التطلع إلى العون الدعم والمشورة والخبرة من الدول المتقدمة في هذا الجانب.

بن دغر: نسعى للحصول على 250 مليون دولار لتنفيذ مشروع الألياف الضوئية

قال وزير الاتصالات وتقنية المعلومات الدكتور أحمد بن دغر " إنه أجرى على هامش مشاركته في المؤتمر الدولي حول الاتصالات الذي اختتم أعماله مؤخرا في نيويورك مباحثات ناجحة مع مسؤولين في البنك الدولي بهدف الحصول على قرض لتنفيذ مشروع الألياف الضوئية في اليمن والذي تقدر كلفته ما بين 200 إلى 250 مليون دولار " .

جاء ذلك في سياق تصريح الوزير بن دغر لـ(سبأ) إثر عودته أمس إلى صنعاء، متوقعا ان يصدر خلال الشهر القادم بعض النتائج الإيجابية من قبل البنك الدولي حول هذا الموضوع.

وأوضح وزير الاتصالات أن المؤتمر الذي عقد بنيويورك تحت إشراف الأمم المتحدة ناقش عدداً من القضايا المتعلقة بالتعاون الدولي لا سيما دول المنطقة.

ولفت إلى أن المؤتمر استعرض العديد من البحوث المقدمة إليه حول الأمن المعلوماتي كونه يحظى باهتمام كبير بسبب التدخلات والاختراقات التي تحصل لكثير من المؤسسات الاقتصادية سواء في قطاع الاتصالات أو النفط والغاز والبنوك والشركات التجارية وذلك بهدف الوصول إلى حماية الاقتصادات الوطنية والعالمية عبر حماية المعلومات.

أعلنت مساندتها لجهود الجيش والأمن ودعت إلى الاصطفاف الوطني

الأحزاب: مواجهة القاعدة قضية وطنية يتحمل مسؤوليتها الجميع

صنعاء/ سبأ

أجمعت الأحزاب والتنظيمات السياسية على أن الإرهاب آفة تهدد حاضر ومستقبل الوطن وتستوجب اصطفافا شعبيا لمساندة القوات المسلحة والأمن في سبيل دك أوكار العناصر الإرهابية وتخليص الوطن من رجس فتنهم الشيطانية وجرائمهم الوحشية .

وشددت الأحزاب والتنظيمات السياسية في بيانات صادرة عنها بأن الحرب ضد تنظيم القاعدة لم تعد مهمة الجيش والأمن بل تعد قضية وطنية يتحمل مسؤوليتها كل أبناء الوطن.

وفي هذا الصدد أعلن المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه مساندتهم الكاملة لقوات الجيش والأمن والمواطنين الشرفاء في المواجهات التي يخوضونها ضد عناصر تنظيم القاعدة الإرهابي في أبين وشبوة وفي مختلف المناطق.. مجددين موقف أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي المبدأي والثابت ضد الإرهاب والعنف والتطرف.

كما أعلنت أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي في بيان صادر عنها مساندتها لجهود الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية - القائد الأعلى للقوات المسلحة الرامية إلى استئصال آفة الإرهاب وتحقيق الأمن والاستقرار وتنفيذ مخرجات الحوار الوطني.

ودعا المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني كافة أعضائهم وكوادرهم وأنصارهم في كل محافظات الجمهورية وفي مقدمتها محافظتا شبوة وأبين إلى الوقوف خلف أبناء القوات المسلحة والأمن ومساندتهم في المواجهات التي يخوضونها ضد عناصر الإرهاب والتخلف .. مهيبين بأعضاء أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي في جميع المحافظات مساندة أبطال المؤسستين العسكرية والأمنية وتقديم الدعم لهم لمواجهة الإرهاب وعناصر القاعدة الإرهابية .

أحزاب اللقاء المشترك أكدت من جانبها أن الحرب ضد تنظيم القاعدة تعد قضية وطنية يتحمل مسؤوليها كل أبناء الوطن. داعية أعضاء وقيادات وأنصار اللقاء المشترك وكافة أبناء اليمن الشرفاء للوقوف صفا واحدا ضد هذه الشرذمة التي لا علاقة لها بالدين ولا الأخلاق ولا القيم الإسلامية وأن يكونوا عوناً لإخوانهم في القوات المسلحة والأمن.

وقال بيان أصدره أمس المجلس الأعلى لأحزاب اللقاء المشترك :" تابعت أحزاب اللقاء المشترك باهتمام بالغ ما يجري على الساحة الوطنية خلال عدة اجتماعات كرست لمناقشة كافة القضايا وعلى وجه الخصوص ما يتعرض له وطننا الحبيب من مؤامرة قذرة وحرب مدمرة تستهدف الأرض والإنسان دون وازع من دين أو خلق او ضمير وما يتعرض له أبناء قواتنا المسلحة والأمن من اغتيالات وملاحقات في كافة ربوع وطننا".

وأضاف البيان :"إننا في اللقاء المشترك إذ ندين ونستنكر ما يتعرض له الوطن وأبناء قواتنا المسلحة من استهداف وعدوان ، نؤكد أن الحرب ضد تنظيم القاعدة لم تعد مهمة الجيش والأمن بل تعد قضية وطنية تتحمل مسؤوليتها كل أبناء الوطن فإننا ندعو أعضاء وقيادات وأنصار اللقاء المشترك وكافة أبناء اليمن الشرفاء للوقوف صفاً واحداً ضد هذه الشرذمة التي لا علاقة لها بالدين ولا الأخلاق ولا القيم الإسلامية وأن يكونوا عوناً لإخوانهم في القوات المسلحة والأمن".

واستطرد البيان قائلا:" كما وقف المشترك أمام الحروب التي أضرت بالوطن والمواطن ودعا أطراف المجموعات المسلحة إلى ترك السلاح ونبذ العنف ووقف الحرب وتغليب لغة الحوار".. مشيراً إلى أنه لم يعد مقبولاً أن يكون السلاح أداة فرض للوجود بعد أن تمكن اليمنيون من الجلوس على طاولة الحوار والخروج بوثيقة تتضمن أسس بناء الدولة المدنية الديمقراطية في إطار الشراكة الوطنية الحقيقية والمواطنة المتساوية.

ومضى المشترك في بيانه قائلا:" وانطلاقاً من مسؤوليتنا الوطنية وحرصنا الشديد على الوفاق والشراكة الوطنية لمعالجة كافة القضايا تؤكد أحزاب اللقاء المشترك تمسكها الكامل بتنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني وفقاً لوثيقة مخرجات مؤتمر الحوار وضمانات تنفيذه داعية إلى الالتزام الكامل بها رافضة أي خروج من أي طرف كان عن تلك المضامين وضمانات تنفيذها".

ودعا المشترك في ختام البيان وسائل الإعلام الرسمية والخاصة والأهلية إلى التحلي بروح المسؤولية الوطنية في برامجها الإعلامية بما يعزز روح الوفاق والاتفاق والسلم الاجتماعي بين أبناء الوطن الواحد.